مستشار وزارة الإدارة المحلية لشؤون الإغاثة المنسق العام للجنة الإغاثة باليمن لـ"الأمناء":

لا تزال مقار المكاتب الرئيسية للمنظمات الدولية في صنعاء ولجنة الإغاثة لا تعرف شيئا عن برامجهم

تقرير / رياض شرف

صدر قرار إنشاء اللجنة العليا للإغاثة أثناء فترة الحرب الانقلابية العفاشية الحوثية ، وكان المركز الرئيسي للجنة في جيبوتي كأقرب منطقة لعدن، كون عدن وبقية المحافظات - آنذاك - كانت محاصرة من قبل الحوثيين، وبعد أن وُجد المقر تم تشكيلها في العام نفسه 2015م بقرار مجلس الوزراء رقم (5) في عدن من وزراء معنيين كلجنة مهمتها الرئيسية تتركز في إيصال مساعدات الإغاثة المستعجلة لليمن.

ولتسليط المزيد عن نشاط ودور اللجنة العليا للإغاثة باليمن التقت "الأمناء" الأستاذ /جمال محفوظ بلفقيه - مستشار وزارة الإدارة المحلية لشؤون الإغاثة - المنسق العام للجنة الإغاثة باليمن الذي أفادنا مشكوراً بالآتي:

في إبريل من العام 2015م وصلت أول المعونات من الهلال الأحمر الإماراتي على سفينة تحمل (60 ألف سلة غذائية و4 ألف طن من الأدوية) مع اشتداد الحصار على محافظة عدن ، وبدأت القوى الانقلابية بالقصف على أي سفينة قادمة إلى عدن ، واستمر الحال حتى انتصرت عدن فوصلت باخرة ثانية أرست في ميناء كالتكس تحمل على متنها (4200) طن من الأدوية من الهلال الأحمر الإماراتي ، وأشرف على توزيعها بنفسه ، وكذا وصول باخرة أخرى رست في ميناء المعلا وتحمل (41) طن من المواد الغذائية وما يقارب 220 طن أدوية من مركز الملك سلمان ، وسُلّمت هذه المساعدات لأربع جهات إغاثية داخل عدن ، وبنفس الفترة وصلت (12) طائرة تحمل مساعدات إغاثية من مركز الملك سلمان ومن دولة الإمارات وهي عبارة عن أدوية مختلفة كون البلد في تلك الفترة في أشد الحاجة للأدوية ، ثم بدأت الكويت بإرسال كميات كبيرة من الأدوية وقامت بإعادة تأهيل مخازن الأدوية ، وتعتبر الكويت من أكثر الداعمين للاحتياجات الدوائية وتوفير الأمن الدوائي.

اعتماد المقر الرئيسي بعدن

ويواصل المنسق العام للإغاثة "جمال محفوظ بلفقيه" حديثه قائلا: " أثناء وصول الحكومة إلى عدن تم إبرام اتفاقية مع الهلال الأحمر الإماراتي الذي تزامن أيضا مع اعتماد مقر اللجنة العليا للإغاثة في عدن كمقر رئيسي بدلاً من جيبوتي ، وهنا بدأنا نشاطنا كجهة رسمية وبقرار من مجلس الوزراء، مهمتنا هي التنسيق والإشراف والتقييم للأعمال الإغاثية التي تمر من خلال اللجنة كعملية تنسيقية للجهات المانحة وشركائها في الداخل ، ونحن من خلال ذلك تسلمنا احتياجات المحافظات ونرفعها للجهات المانحة ، وبدأنا بالتنسيق مع المحافظات وتوجيه رسائل إلى المحافظين للقيام بتشكيل لجان مساعدة للجنة العليا للإغاثة تكون مهمة هذه اللجان الإشراف على كل الاغاثات التي تصل إلى محافظاتهم ومعرفة كيفية توزيعها إلى الأماكن المخصصة والمحتاجة وتتكون لجنة المحافظة من : المحافظ أو من ينوبه ،

بعض المنظمات أو شركاء الجهات المانحة يستلمون مواد إغاثة ويوزعونها دون علمنا

ومن رجال الأعمال ، ومنظمات المجتمع المدني ، والمؤسسات الخدماتية ، وأن تضم إليها مكاتب التخطيط والشؤون الاجتماعية بحيث تكون اللجنة مكونة

نتيجة لاشتداد الحصار على عدن أثناء فترة الحرب الحوثعفاشية اختير مقر لجنة الإغاثة بجيبوتي

من 11 عضواً ".

منظمات تستلم وتوزع دون علمنا !

وأضاف: " للأسف الشديد نحن كجهة رسمية تتمثل باللجنة العليا للإغاثة وجدنا أن كثيراً من المنظمات أو شركاء الجهات المانحة يستلمون الإغاثات ويتم توزيعها دون علم اللجنة العليا للإغاثة أو لجان المحافظات ، ولهذا نحن نشدد على ضرورة دعم اللجنة العليا للإغاثة وكذا دعم لجان المحافظات لكي يصب هذا العمل نحو الهدف المطلوب وهو تخفيف معاناة المواطن " .

مقار المنظمات في صنعاء

وذكر في سياق حديثه : " ولكن ما يحصل الآن ونسمع عن ملايين الدولارات التي خصصت لليمن وعندما نتكلم عن المنظمات الدولية خصص حوالي 80% من دعم مركز الملك سلمان عن طريقهم ، وخُصصت مبالغ في مارس 2015م (276 مليون دولار) وغير الذي خُصص في 2016م (223 مليون دولار) للمنظمات بشكل كبير من ضمنها منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي.

وهناك (123 مليون دولار) لبرنامج الغذاء العالمي و(10 مليون دولار) لمدينة التحيتا في محافظة الحديدة، ولكن للأسف الشديد بحكم أن المكاتب الرئيسية مازالت في صنعاء وتبقى فروعها في عدن فلا تعلم اللجنة العليا للإغاثة شيئاً عن برامجهم وأماكن توزيعهم لها وغالبا ما تنتهي المنحة بعدم استغلالها لعدم تقديم مشاريعها بشكل صحيح ومن أرض الواقع وكذلك التوزيع الجغرافي للمنظمة الدولية.

ولو تحدثنا جغرافياً عنها فمثلاً محافظة تعز ومحافظة الحديدة اللتان تعانيا اليوم من الحصار ، فـ"عدن" أقرب مسافة إلى هذه الأماكن المحاصرة لقرب المسافة في تقديم الإغاثة للمواطنين هناك ، ولدينا وعود من منظمة الأمم المتحدة بأن عام 2017م سيكون في أحسن حالاته حيث سيأتي مدراء المنظمات الدولية إلى محافظة عدن ، وقد كانت هناك زيارة لرئيس منظمة الغذاء العالمي تسلم المدير الإقليمي مهامه بمنظمة الغذاء العالمي بعدن نظراً لاستقرار الوضع بعدن وكذا زيارة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة إلى عدن ، حيث قال في حديث تلفزيوني بأن عدن أصبحت خالية من أعمال الإرهاب ، والدليل على ذلك لأول مرة ينام في عدن ، ووعد بنقل صورة حضارية عن أبناء عدن وإسنادهم للسلم والأمن.. وطبعاً من خلال زيارته اطلع ولمس على حجم الكارثة الكبيرة التي أصابت عدن جراء الحرب العفاشية الحوثية الظالمة وتشريد الأسر من منازلهم وانتهاك حقوقهم ومساكنهم واليوم عدن لديها (9) ألف أسرة نازحة موزعة في مناطق المدينة الخضراء والفارسي

الهلال الأحمر الإماراتي أرسل أول معونات إغاثة في غضون الحرب والكويت أكثر الداعمين للقطاع الصحي

أبرز التحديات حجم الكوارث في ظل شحة المساعدات وهذا ما يجعلنا في حيرة دائمة

والممدارة من بعض المحافظات التي لازالت تشهد معارك بين قوى الشرعية والانقلابيين الحوثة والعفاشيين ".

يتوجب على جميع الداعمين أو شركائهم العمل التنسيقي مع اللجنة العليا للإغاثة كجهة رسمية

تحديات وإعاقات

وعن التحديات والإعاقات التي تواجه اللجنة العليا للإغاثة تحدث " بلفقيه " قائلاً : " ومن أبرز التحديات التي تواجهنا كلجنة عليا للإغاثة هي:

1) حجم الكوارث الكبيرة في ظل شحة المساعدات ، وهذا يجعلنا في حيرة ، وقد طلبنا من المنظمات الدولية والإقليمية مساعدتنا ، خاصة في المناطق المحررة لتطبيع الحياة وإعادة البناء والإعمار ورفع مخلفات الحرب والمساعدة في تخفيف البطالة ودخول أكبر عدد من الشباب لسوق العمل وذلك من خلال إنشاء المعاهد المهنية والعملية وفتح أبواب القروض والمنح لتشجيع الصناعات الصغيرة التي حتماً ستخفف من البطالة والفقر.

2) يتوجب من جميع الداعمين أو شركائهم العمل التنسيقي مع اللجنة العليا للإغاثة ولجان المحافظات ويكون التنسيق مسبق وليس بعد عملية التوزيع وهذا سيخفف كثيراً من الإشكاليات في إرباك عمليات التوزيع والمستفيدين منها.

وفي ختام حديثه قال المنسق العام للجنة العليا للإغاثة جمال محفوظ بلفقيه: " إن الإغاثات التي تُبعثر يميناً وشمالاً ولم يستفد منها الأشخاص المعنيين المحتاجين وقد لا تفيدهم بالشكل المطلوب وأنها لم تحدد مسبقا كدعم السلة الغذائية بما يتلاءم مع الاحتياجات الحقيقية للمواطنين فتصبح هذه الإغاثة مثل السيول الجارفة لا يوجد لها سدود ولا قنوات لكي تفيد الزرع ومصيرها في الأخير البحر ولهذا يتوجب تكاتف الجهود مع اللجنة العليا للإغاثة لتستطيع القيام بمهامها الحقيقية وهي لجنة مؤقتة جاءت للتخفيف من معاناة وآلام المواطنين".